**فاطمة الزهراء نصار**

**مشروع السياسة العامة المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها**

**وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة- المملكة المغربية**

يعتبر مجال الأُسْرَة مجالا اجتماعيا حيويا بامتياز لدى وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة- المملكة المغربية، وذلك وعيا منها بمكانة وأهمية هذه المؤسسة الاجتماعية وحساسية الدور الذي تلعبه على جميع المستويات ولاسيما الاجتماعي التنشيئي في صناعة الفرد المتشبع بالقيم الوطنية والانسانية.  
ولأجل هذا عملت الوزارة بتنسيق وتعاون وثيقين مع مختلف الفاعلين الحكوميين على إعداد مشاريع وبرامج سياسات عامة تهدف إلى حماية الأُسْرَة والحفاظ على استمراريتها. وفيما يلي سنقوم بتسليط الضوء على مشروع سياسة عامة أعدته الوزارة المذكورة تحت عنوان: "السياسة العمومية المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها". وفيما يلي سنحاول التعرف على هذه السياسة بشيء من التفصيل.

**ما الأحداث أو الوقائع التي أدت إلى اهتمام الحكومة بهذه الموضوع مما دفعها إلى صياغة سياسات لمعالجة هذه المشكلة؟**

لقد جاء اهتمام وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة بمشروع السياسة العامة المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بأوضاعها كنتيجة لمجموعة من العوامل والتوجهات الكبرى التي جعلت من هذا الموضوع محوراً رئيساً لاهتمامات الحكومة. ومن أهم الأحداث والوقائع التي أدت إلى اهتمام الوزارة بهذا الموضوع نذكر:

* + توجيهات الملك محمد السادس وعنايته الخاصة بإنصاف المرأة وحماية حقوق الأطفال وصيانة كرامة الرجل في مسيرة التنمية الشاملة للنهوض بأوضاع الأسرة، وتشديده على هذا المجال في أغلب خطاباته.
  + مقتضيات دستور 2011 ولاسيما مسؤولية الدولة على ضمان الحماية الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية للأسر بما يضمن وحدتها واستقرارها والمحافظة عليها. وبالتالي فإن عناية الحكومة بهذا المجال يضمن تفعيل وتحقيق مقتضيات الدستور.
  + انسجام هذا المشروع مع مضامين البرنامج الحكومي 2017- 2021 الذي نص في محوره الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي على النهوض بوضعية الأسر المغربية، والملاءمة مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية.
  + تزامن مشروع السياسة العامة الخاص بحماية الأسرة والنهوض بأوضاعها مع السياق الوطني الملائم الذي يشهد إطلاق ورش الإصلاح الشامل للحماية الاجتماعية كمجال للتدخل الاستراتيجي سيساهم في الوقاية وتحسين الظروف المعيشية للأسر وجميع المواطنين.
  + ارتباط مشروع السياسة العامة هذا بوضع الأسرة في صلب النموذج التنموي الجديد وتثمين الدور المحوري للأسرة في المحور الخاص بتعزيز الارتباط بقيم المواطنة الإيجابية والفاعلة وتقوية الشعور بالانتماء للأمة وتعزيز الرابط الاجتماعي والتضامن، لاسيما تجاه الفئات الأكثر هشاشة.
  + مطالب جمعيات المجتمع المدني ومطالبهم بتعديل مدونة الأسرة.
  + تزامن هذا المشروع مع السياسات والبرامج العامة التي يتم اعتمادها في مجالات الطفولة والمرأة والأشخاص في وضعية إعاقة والأشخاص المسنين، ومراعاته للمؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والقيمية التي تعكس الوضعية الاجتماعية للأسر والتحولات التي تعرفها وانعكاساتها سواء الانعكاسات الإيجابية على مستوى عيش الأسر وتوازنها أو الاختلالات والصعوبات التي تستدعي بلورة أجوبة عملية لمعالجتها.

**كيف نظرت الحكومة للمشكلة وكيف قامت بتعريف المشكلة؟**

لقد قامت الحكومة بهيكلة مشروع السياسة العامة وفق أربعة محاور استراتيجية من أجل ضمان تحقيق النتائج وهي:

1. تطوير نظم حماية الأسرة وتماسكها
2. توفير بيئة دامجة للأسر من خلال التمكين الاقتصادي
3. تعزيز مجال الرصد واليقظة في مجال الأسرة
4. التوعية والتحسيس والمواكبة الاجتماعية

وحددت الوزارة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي تعمل على تحقيقها من خلال هذه السياسة العامة، ومن أهم هذه الأهداف:

1. توفير منظومة قانونية وبرامج وإطارات مرجعية لحماية الأسرة وضمان استقرارها
2. تعزيز وتنويع العرض الحمائي الاجتماعي للأسرة المغربية
3. تعزيز بنيات التتبع والتقييم في السياسات والبرامج العمومية التي تستهدف
4. تطوير وتعزيز التقائية الاجراءات المالية المتعلقة بالأسرة
5. تمكين الأسر التي تعولها نساء من بيئة اقتصادية دامجة
6. تعزيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني المتمحور حول الأسرة
7. مأسسة البحث والتكوين في مجال الأسرة
8. تطوير المعرفة العلمية وتعزيز المعطيات الخاصة بالأسرة
9. تفعيل وإنشاء بنيات الرصد واليقظة مركزيا وترابيا
10. المحافظة على وظائف الأسرة في التربية والتنشئة الاجتماعية
11. اعتماد الآليات الحديثة في المواكبة الاجتماعية
12. اعتماد الآليات الحديثة في التوعية والتحسيس

**ما الأطراف المختلفة التي كانت لهم علاقة بهذه المشكلة؟ وما الأدوار التي قاموا بها؟**

عندما نتحدث عن مشروع سياسة عامة خاصة بالأسرة والاندماج الأسري وحماية الأسرة والنهوض بها؛ نجد أنفسنا أمام مجموعة كبيرة من الفاعلين والمعنيين بهذا المجال نظراً لارتباطه بكافة أطياف المجتمع، ولأنه يشتغل على موضوع اجتماعي بالدرجة الأولى. ومن أهم المعنيين بهذه السياسة نجد الأسرة المغربية باختلاف مكوناتها، أي المواطنين. وفي المرتبة الثانية نجد جمعيات المجتمع المدني التي تشتغل في مجال الأسرة سواء جمعيات المجتمع المدني الخاصة بالأسرة بشكل عام أو المتخصصة في ركن من أركان الأسرة مثل الطفولة أو المرأة، وبعد ذلك تأتي الحكومة والمؤسسات الحكومية الفاعلة في قطاع حماية الأسرة والخدمات المرتبطة بالأسرة.

ومن أجل إعداد مشروع سياسة عامة متوازن؛ فكان لابد على الوزارة المعنية بإعداد هذا المشروع أن تستعين بكافة الأطراف السابقة والتعامل مع مقترحاتهم بشكل جدي، وهو ما حدث بالفعل من خلال مجموعة من الخطوات والبرامج النقاشية. فمن أجل تصميم برنامج السياسة العامة الخاص بحماية الأسرة والنهوض بها، اعتمدت الوزارة على مجموعة من ورشات العمل والجلسات النقاشية مع الأطراف المعنية ليكون مشروع السياسة العامة المطروح متماشياً مع الاحتياجات المجتمعية. ولهذا انفتحت الوزارة على مجموعة من المؤسسات وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين، وتعاملت مع المقترحات التي تم تقديمها من أجل إعداد البرنامج. ومن أهم الأطراف المساهمين في إعداد برنامج السياسة العامة موضوع الدراسة نذكر:

1. إعداد الوزارة لمجموعة من التقارير خلال سنة 2020، وكان من أهم نتائجها:
   * إعداد أرضية تشمل تشخيصا لأوضاع الأسرة المغربية
   * قراءة في التجارب الدولية والممارسات الفضلى في مجال حماية الأسرة
   * تحديد أهم أوليات الإطار الاستراتيجي لبرنامج حماية الأسرة
2. تنظيم لقاءات تشاورية من أجل تقاسم وتبادل الرؤى حول الأرضية والأولويات ومنهجية العمل الخاصة بمشروع السياسة العامة المطروح، ومن أهم هذه اللقاءات:
   * لقاء تشاوري مع جمعيات المجتمع المدني العاملة في المجال، بتاريخ 21 سبتمبر 2020
   * لقاء تشاوري مع خبراء وأساتذة جامعيين وممثلي المراكز البحثية، بتاريخ 22 سبتمبر 2020
   * لقاء تشاوري مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية بتاريخ 29 سبتمبر 2020
3. استقبال مقترحات من المواطنين من خلال إحداث منصة رقمية على البوابة الالكترونية للوزارة تحت عنوان "منصة مشروع الإطار الاستراتيجي لحماية الأسرة"، وفتحها في وجه عموم المواطنين والمواطنات من أجل إبداء أراءهم واقتراحاتهم الخاصة ببرنامج السياسات العامة المقترح
4. صياغة المسودة الثانية لمشروع السياسة العامة المندمجة لحماية الأسرة بناء على ملاحظات الفاعلين والمشاركين في المراحل السابقة ولاسيما القطاعات الوزارية والمؤسسات الوطنية المعنية
5. إرسال مشروع السياسة العامة إلى رئاسة الحكومة نهاية شهر يوليو 2021

**الأطراف الفاعلة على مستوى تنفيذ مشروع السياسة العامة:**

بعد أن تعرفنا على الأطراف المشاركين والمساهمين في إعداد مشروع السياسة العامة المطروح؛ سننتقل فيما يلي للتعرف على آليات تفعيل هذا البرنامج وتنفيذه والدور الذي تلعبه مختلف الأطراف الفاعلة من أجل ضمان تنفيذ المشروع على أفضل مستوى. حيث تضمن مشروع السياسة العامة مجموعة من البرامج مثل:

**أولاً: برنامج الوساطة الأسرية**

ركزت الوزارة على النهوض بخدمات الوساطة الأسرية باعتبارها آلية بديلة لحل النزاعات الأسرية بعيدا عن القضاء باعتماد مبدأ الحوار والتفاوض لبناء وإعادة بناء الروابط الأسرية، مما يساهم في الحفاظ على تماسك الأسر وحمايتها من التفكك، ونشر الثقافة الأسرية البناءة والسليمة، مع مواكبة الوسطاء والوسيطات الأسريين العاملين بالمراكز المدعمة بالتكوين المستمر لتمكينها من الأساليب والتقنيات المهنية في مجال الوساطة الأسرية، في أفق التوفر على قطب خبرة في مجال الوساطة الأسرية ببلادنا، ليكون في مستوى مواكبة الأسر عن بعد لتفادي وقوع النزاعات وتدبير القائم منها.

ومن أجل تفعيل هذا البرنامج؛ أشركت الوزارة جمعيات المجتمع المدني المتخصصة في قضايا الأسرة باعتبارها شريك أساسي للوزارة في مجال توفير خدمات الوساطة الأسرية من خلال مراكز الوساطة الأسرية التي تتوفر عليها، وقامت الوزارة بدعم 24 مشروعا للجمعيات في مجال الوساطة الأسرية برسم سنة 2017 و16 مشروعا برسم سنة 2018.

**ثانياً: برنامج التربية الوالدية**

ركزت الحكومة على تطوير مجال التربية الوالدية، باعتبارها آلية لتقوية قدرات الآباء في مجال التواصل الإيجابي والتنشئة السليمة لأبنائهم في مختلف المواقف اليومية، وتمكين المتدخلين من المعارف والمهارات العلمية في هذا المجال، وذلك بهدف توطيد جسر التواصل داخل الأسرة والتعامل الإيجابي بين أفرادها، وتخفيف الضغط والعبء النفسي على الأسر، ومواكبتها خلال الحجر الصحي من جهة، ودعم قدرات الفاعلين العاملين بالجمعيات لامتلاك مهارات التربية الوالدية لتقديم الدعم النفسي للآباء خلال الحجر الصحي، وتقديم الاستشارة التربوية للوالدين لمواكبة أطفالهم أثناء الدراسة عن بعد.

ومن أجل ذلك أعدت الوزارة: "الإطار المرجعي للوالدية الإيجابية"، و”دليل تحسيسي لإدماج بُعد الوالدية الإيجابية في المخططات والبرامج والاستراتيجيات القطاعية"، بالإضافة إلى دليل المنشط للعاملين بهذا المجال، وخطة للتكوين.

وقد استفاد من خطة التكوين عدد 98 مستفيدا ومستفيدة، من القطاعات الحكومية المعنية، والجمعيات الشريكة للوزارة، وكذا المربون العاملون بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للطفولة.

وتجدر الإشارة إلى الوزارة قد قامت بدعم 35 مشروعا للجمعيات في مجال التربية الوالدية برسم سنة 2017، و20 مشروعا برسم سنة 2018.

**ثالثاً: برنامج الإرشاد الأسري**

من أجل النهوض بالإرشاد الأسري، باعتباره آلية إرشادية ناجعة وتوجيهية للمقبلين على الزواج تمكنهم من المعارف الضرورية لفهم الحياة الأسرية ومسؤولياتها، وتحفيزهم على التواصل والحوار وفق مبادئ وقيم التربية والقوانين الجاري بها العمل، وكأهم الحلول الوقائية للحفاظ على تماسك واستقرار الأسرة.

وواصلت الوزارة دعم مشاريع جمعيات المجتمع المدني المواكبة للأسر، سواء من خلال برامج تحسيس المقبلين على الزواج بالمشاكل التي يمكن أن يتعرض لها الأزواج وكيفية التعامل معها وتحفيزهم على التواصل والحوار داخل الأسرة، أو برامج إرشادية وتوعوية تواكب الأسر بجميع أفرادها في مختلف المراحل والمجالات. وقد دعمت الحكومة 43 مشروعا لجمعيات المجتمع المدني في هذا الشأن سنة 2017 و20 مشروعا سنة 2018. كما تستفيد أطر هذه الجمعيات من جميع التكوينات التي تنظمها الوزارة في مجال حماية الأسرة.

ومما سبق؛ نلاحظ كثافة انخراط جمعيات المجتمع المدني في تنزيل وتنفيذ مشروع السياسة العامة المطروح.

وهكذا نكون قد تعرفنا على مشروع السياسة العامة المندمجة لحماية الأسرة والنهوض بها التي أعدتها وزارة التضامن في المغرب. والتي نلاحظ فيها تركيز الوزارة على إشراك جمعيات المجتمع المدني مع المنظمات الحكومية الفاعلة في تنفيذ البرامج التي تضمنتها السياسة العامة. وهو ما نستدل منه على أن تنفيذ السياسات العامة يستدعي حشد حكومي ومجتمعي على كافة المستويات من أجل ضمان تحقيق النتائج المطلوبة.